احتفلت بتخريج دورتها بحضور ممثل قائد الشؤون الأمنية

الشرطة العسكرية في الحرس الوطني نفذت بيانا عملياً لقوة حماية الأرتال

تكريم المشاركين في البيان

المشاركون في الخطة التذكارية

نفذت الشرطة العسكرية في الحرس الوطني بيانا عمليا لقوة حماية الأرتال بهدف إتقان خطط التدريب على تأمين القوات خلال تنقلها في الطرقات وحمايتها من اي اعتداء، وفي الوقت ذاته احتفلت بتخريج دورة الشرطة العسكرية ، وذلك بحضور ممثل قائد الشؤون الأمنية ركن عمليات وتدريب العميد الركن زيد محمد زيد .

واشتمل البيان العملي الذي اشرف عليه آمر قوة حماية الأرتال النقيب يوسف خضير سعدون على عدد من المراحل بدأت بعرض اسلحة ومعدات قوة حماية الارتال ، ثم مرحلة تعرض القوة لإطلاق نار من نقاط ثابتة ومتحركة وتعامل القوة مع المعتدين وصيانة إحدى الآليات بعد تعرضها لعطل ، إضافة إلى فك وتركيب عدد من الأسلحة .

وعقب البيان اكد العميد الركن زيد محمد زيد اهمية التدريب ان خطط التدريب في الشرطة العسكرية تمضي على نحو جيد حيث أظهر المشاركون في البيان العملي قدرة على تنفيذ المهام في الوقت المستهدف والمستوى المأمول.

بدور اشاد آمر الشرطة العسكرية العقيد الركن طلال راشد الزوير بأداء القوة المنفذة للتمرين، وحضهم على مواصلة الجهد والعطاء والتدريب المستمر بما يساهم في زيادة الخبرات الميدانية والتكتيكية ويؤهلهم للقيام بمهامهم بكفاءة واقتدار في كافة الأوقات ومختلف الظروف.

وفي الختام قام العميد الركن زيد محمد زيد بتكريم خريجي دورة الشرطة العسكرية ووزع شهادات التقدير .

زيد : المشاركون في البيان أظهروا قدرة على تنفيذ المهام في الوقت المستهدف والمستوى المأمول

اشتملت على ملف خاص بالمناسبة وتغطية توثق مختلف الأنشطة العسكرية

مجلة الحرس الوطني توثق مسيرة أمير البلاد في العمل الإنساني

محمد الفرحان

الفرحان : سمو الأمير قائد من طراز فريد وصمام أمان للعلاقات الدولية والسلام في العالم

فاضل : الكويت تبقى بفضل الله وحكمة قائدها وتلاحم أبنائها المخلصين واحة للأمن والاستقرار

أصدرت مديرية التوجيه المعنوي في الحرس الوطني عددا خاصا من مجلة الحرس الوطني الكويتي يوثق تتويج حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى القائد الأعلى للقوات المسلحة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح قائدا للإنسانية واختيار الكويت مركزا للعمل الإنساني.

وأكد مدير مديرية التوجيه المعنوي رئيس تحرير مجلة الحرس الوطني العميد محمد فرحان الفرحان في افتتاحية العدد الرابع والخمسين تحت عنوان « أمير الإنسانية قائد للعمل الإنساني » أن التاريخ سيذكر بأحرف من نور أن سمو الأمير قائد من طراز فريد وصمام أمان للعلاقات الدولية والسلام في العالم.

وأوضح أن الخطوات المباركة والجهود المخلصة التي أقدم عليها سمو الأمير في القمة التشاورية التي عُقدت في الرياض ساهمت في لم شمل البيت الخليجي وتوحيد كلمة، دول مجلس التعاون الخليجي، مشيرا إلى أن التاريخ سيخلد المساعي الحميدة لسموه باعتباره رجل المبادرات الأول الذي لا يفوت فرصة للالتقاء بإخوانه الزعماء والقادة في العالم للتشاور حول كل ما يخدم مصالح الشعوب.

ومن جهته، شدد مدير تحرير مجلة الحرس الوطني المقدم جدعان فاضل جدعان على أنه في وسط الموجات المتقلبة التي تشهدها المنطقة ، يظل أمن الكويت في صدارة الأولويات دون منازع ، مشيرا إلى أن الكويت تبقى بفضل الله وحكمة قائد السفينة سمو أمير البلاد القائد الأعلى للقوات المسلحة وتلاحم أبنائها المخلصين واحة للأمن والاستقرار. وقد اشتمل العدد الجديد من المجلة العسكرية الثقافية العلمية على ملف يوثق حصول سمو الأمير على لقب قائد العمل الإنساني وإنجازات سموه في هذا المجال، إضافة إلى تغطية موسعة توثق أنشطة الحرس الوطني ، فضلا عن الأبواب الثابتة مثل ثقافة أمنية وعسكرية وثقافة قانونية وصحية وإسلامية وثقافة الأدب والشعر .

شمات

إقرار « جمع السلاح »

في حال تم تطبيقه بالشكل السليم.

وقال الفيصم ان قانون جمع الاسلحة غير المرخصة جاهز، ويحتاج الى اقراره من المجلس، حتى تتمكن الحكومة من تنفيذه، مشيرا الى انه سيجري اتصالات مع عدد من الاعضاء، لاستطلاع آرائهم في عقد جلسة خاصة لمناقشة هذا القانون الحيوي، واذا تعذر عقد جلسة خاصة ، فانه سيكون على رأس قائمة القوانين التي ستقر في جلسة 13 يناير.

واوضح ان القانون كما انتهت اليه لجنة الداخلية والدفاع يهدف الى مواجهة ظاهرة انتشار حيازة الاسلحة النارية والذخائر والمفرقعات بغير ترخيص، والتي تسببت في وقوع بعض الجرائم الغريبة على مجتمعنا، بسبب وجود كميات كبيرة من الاسلحة، والتي من شأنها تهديد امن الوطن والمواطنين والتأثير السلبي على توفير الامن والطمأنينة داخل المجتمع.

اضاف ان لجنة الداخلية والدفاع حرصت في الصيغة التي انتهت اليها في قانون جمع الاسلحة غير المرخصة ، على التوفيق قدر الامكان بين ضمان حرية الافراد وحرمة مساكنهم ، مع الحرص على مراعاة المصلحة الوطنية للبلاد، مشيرا الى انه من أجل تحقيق هذا الهدف نص المشروع على انه يجوز للنائب العام او من يفوضه ان يأذن كتابة لرجال الشرطة بتفتيش الاشخاص والمساكن والاماكن ووسائل النقل العام والخاص الكائنة في موقع معين خلال فترة زمنية محددة، اذا ما دلت التحريات الجدية على حيازة اسلحة ، كما أوجب المشروع على القائمين بالتفتيش تنفيذا للاذن الالتزام بجميع القواعد والإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم 17 لسنة 1960.

في السياق نفسه أكد رئيس لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية النائب عبد الله المعيوف ان الوضع الحالي لا يستدعي عقد جلسة خاصة لمناقشة قانون جمع السلاح ، لاسيما وان ظروف البلد طيبة والامور لا تستدعي لعقد مثل هذه الجلسة ، وذكر انه بقدر حرص عضو لجنة الداخلية والدفاع النائب سلطان اللغيصم الذي دعا الى عقد جلسة خاصة ، منوها في الوقت نفسه بأن نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية حريص على اقرار هذا القانون.

وقال المعيوف في تصريح خاص لـ «الصباح» إن القانون يحظى بتوافق نيابي حكومي ، وان تقرير اللجنة بشأن مشروع القانون وزع على النواب في الاسبوع الماضي ، وينبغي ان تعطى فرصة كافة لاعضاء مجلس الامة لكي يتطلعوا على القانون ومن ثم يتم التصويت عليه في الجلسات العادية.

واوضح أن القانون حازم جدا وليس فيه مجال نهائيا للتهاون او التهرب من احدى مواده خاصة وان اللجنة حرصت في هذا القانون ان تكون عقوباته صارمة وثابتة خاصة وانه قانون وقتي لمدة سنتين فقط وبالتالي فان العقوبة فيه ثابته فلا تتراوح بين «من ،الى» كما في القوانين السابقة لافتا ان الهدف من ذلك هو التخلص مع وجود الاسلحة المنتشرة واعطاء نوع من الامان والثقة للمواطنين والمقيمين نتيجة بدء البعض في استخدام الاسلحة بشكل اصبح طبيعي

ولفت إلى أن قانون جمع السلاح يتضمن عقوبتين احدهما تتعلق بحيازة السلاح بدون ترخيص وهي ثلاثة سنوات سجن وغرامة ثلاثة الاف دينار والاخرى تخص الاتجار بالسلاح وعقوبتها سبع سنوات سجن وغرامة 20 الف دينار مشيرا الى ان القانون يختص ايضا بالمفرقعات والذخائر والمتفجرات وكل ما من شانه ان يحدث قتل وازهاق للروح .

من جانبه قال النائب حمود الحمدان ان هناك امورا أهم تتطلب عقد جلسة خاصة لاقرارها ، بدلا من قانون جمع السلاح مادام لا يوجد ما يبرر مناقشته في جلسة غير عادية بعيدا عن جدول اعمال المجلس .

واوضح الحمدان في تصريح خاص لـ «الصباح» ان الحكومة مستجيبة فيما يخص مشروع قانون جمع السلاح ، وانه أتى بالتوافق النيابي الحكومي .

في سياق آخر أكد النائب د.منصور الظفيري أن قانون تعديل بعض احكام القانون 6/2008 والقوانين اللاحقة له ، بشأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى شركة مساهمة ، طبقا لاحكام قانون الشركات التجارية الجديد وتعديلاته ، هو نموذج صارخ للارتباك التشريعي الذي لم تشهده الكويت من قبل ، ويتحمل مسئوليته الحكومات السابقة مع مجلس الأمة في الفصول التشريعية السابقة ، فلم يشهد قانون هذا العدد من التعديلات التي قاربت 8 تعديلات ، في غضون 6 سنوات منذ صدوره في العام 2008 حتى مرسوم الضرورة الذي صدر، لاحقه اكثر من تعديل.

وقال الظفيري إن كثرة التعديلات على قانون صادر من سنوات قليلة تكشف بجلاء عن الثغرات الكبيرة في هذا التشريع التي يتم اكتشافها مع تطبيق أحكامه موضحا انه من المؤسف أن معاناة «الكويتية» من قانونها وكثرة التعديلات التي طالته تساوي معاناتها من تقادم أسطولها وتسبب هذا الأمرين في توقف تطوير الخطوط الجوية الكويتية والنيل من هذا الناقل الوطني وامتد الأمر إلى هضم حقوق العاملين.

أضاف أن التعديل المقترح لبعض أحكام القانون رقم «6» لسنة 2008 يستهدف إعادة توزيع اسهم الشركة ، لتكون نسبة «75 في المئة» للجهات الحكومية التي يحددها مجلس الوزراء،بما يصبح للدولة الأغلبية في اسهم الشركة،و«20 في المئة» للاكتتاب العام للكويتيين ونسبة «3 في المئة» يكتتب بها للعاملين الكويتيون المنقولون من المؤسسة إلى الشركة، ونسبة «2 في المئة» للراغبين من الموظفين السابقين الذين انتهت خدمتهم من مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية مع وضع ضوابط للبيع والتنازل عن الأسهم ، مؤكدا في الوقت نفسه أن التعديلات تستهدف بشكل واضح تشجيع العمالة الوطنية وتعزيز دورهم في بناء اقتصاد الدولة ، من خلال جعل الأولوية دائما عند توظيف العاملين في الشركة للكويتيين حديثي التخرج ثم المتقاعدين اصحاب رخص الطيران المدني، فابناء الكويتيات ،واخيرا الأجانب.

إلى ذلك اكد النائب عبدالرحمن الجيران ان تطوير المنظومه الامنيه وعي تتطلبه المسئوليه والامانه.

وقال الجيران في تصريح له ان العالم من حولنا يتغير بوتيره متسارعه، قد لا تتلاءم معها الاساليب التقليديه بصوره شامله، خاصة في ظل التطور الهائل للجريمة المنظمة والارهاب مع طفرة التكنولوجيا، الأمر الذي يتطلب من الاجهزة المعنية في الدولة مسايرة ومتابعة جميع المستجدات والإعداد المسبق للإحتمالات ورفع كفاءة القدرات الامنية ، مستدركا بالقول «فالمساله اكبر من مجرد الامتيازات»

الأصول السيادية

الالكتروني ، ان هناك محورين رئيسيين لاعطاء هذا التصنيف للكويت ، الاول يتمثل في محركات التصنيف الرئيسية والمحور الثاني يتمثل في حساسية التصنيف.

وعن محركات التصنيف اوضحت فيتش ان الكويت تتمتع بمرونة ، مقابل الانخفاض في اسعار النفط الذي حدث في النصف الثاني من عام 2014 ، مبينة ان نصيب الفرد من الإيرادات النفطية المرتفع جدا ولد فوائض مالية كبيرة في الموازنة العامة والحساب الجاري ، خلال الأعوام الماضية.

وتوقعت أن تستمر تلك الفوائض عند نحو يزيد عن 20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لغاية عام 2016 ، وذلك بالرغم من احتمال انخفاض الأسعار العالمية للنفط.

وقدرت الوكالة سعر برميل النفط التوازني للموازنة العامة والحساب الجاري عند نحو 48 دولارا و40 دولارا للبرميل ، على الترتيب في عام 2014 ، وهي الأدنى بين جميع الدول التي تصنفها الوكالة.

واعتبرت أن وضع الموازنة العامة القوي بشكل استثنائي هو الداعم الرئيسي لتصنيف الكويت الائتماني ، مقدرة الأصول السيادية الخارجية الصافية بنحو 269 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2014 ، وهي الأقوى بين جميع الدول التي تصنفها الوكالة ، كما ان صافي الوضع الدائن للكويت ارتفع إلى نحو 54 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، فيما يتوقع تحسن النسبتين المذكورتين خلال فترة التوقعات.

وقالت ان الكويت حققت فوائض مالية كبيرة في الحساب الجاري ، حيث سجلت ثاني اكبر فائض مالي في الحساب الجاري بين جميع الدول التي تصنفها الوكالة في عام 2013 ، حيث بلغت نسبة ذلك الفائض نحو 39.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

واضافت ان الكويت حققت للسنة الثالثة على التوالي فوائض مالية في الحساب الجاري ، تفوق 30 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي ، متوقعة انخفاض الفوائض المالية في الحساب الجاري تماشيا مع توقعات انخفاض الأسعار العالمية للنفط ، إلا أنها لا تزال تتوقع تحقيق فائض مالي بنحو 25 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016.

وذكرت ان الفائض المالي في الحساب الجاري لم يقل عن 20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2003 ، مبينة ان الميزانية العامة في الكويت تسجل دائما فوائض مالية كبيرة ، وان الفائض المالي للميزانية العامة للكويت أعلى من جميع الدول التي تصنفها.

وقدرت الوكالة فائض الميزانية العامة بنحو 34.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 13/2014 ، مشيرة إلى ان سعر برميل النفط التوازني للميزانية العامة منخفض عند نحو 48 دولارا للبرميل في السنة المالية 13/2014 ، والإنفاق العام الرأسمالي للدولة منخفض ايضا ، ويبلغ نحو 10 في المئة من إجمالي الإنفاق العام ، ويعادل ثلث النسبة المقابلة للدول الأقران في المنطقة.

وتوقعت ان ينخفض الفائض المالي الى نحو 25 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2016 ، مع ارتفاع الإنفاق العام وتراجع الإيرادات النفطية.

وقالت الوكالة ان «هناك بوادر اولية للاهتمام بالشان الاقتصادي المحلي من قبل مجلس الامة الأكثر تعاونا مع الحكومة» ، وانعكس ذلك بإقرار عدة مشاريع في الأشهر الأخيرة من جهة ونمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص بأعلى مستوياته في خمس سنوات من جهة أخرى.

وتوقعت ان تشهد القطاعات غير النفطية نموا بنحو 4 في المئة خلال السنوات 2014 إلى 2016 ، فضلا عن توقعات بأن يحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموا أقل ، على اساس افتراضها انخفاض إنتاج النفط.

وذكرت ان المؤشرات الهيكلية للكويت عادة ما تكون اضعف من اقرانها في التصنيف حيث حققت الكويت نتائج اقل من متوسط اقرانها في التصنيف «ايه ايه» في كل من مؤشرات التنمية البشرية ومؤشرات ممارسة انشطة الأعمال ومؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي ، في حين كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو الأعلى بكثير من متوسط اقرانها.

اما عن المحور الثاني المتمثل في حساسية التصنيف فقالت وكالة فيتش ان التوقعات مستقرة بشأن التصنيف وذلك نتيجة توازن المخاطر بشكل جيد حاليا ، ووفقا لتوقعات أسعار النفط ستستمر الكويت في مراكمة الأصول ومواصلة تعزيز قدرتها على التعامل مع الصدمات الإقتصادية.

وتطرق البيان إلى العوامل الرئيسية التي قد تؤدي بشكل فردي أو جماعي الى التأثير على تصنيف الكويت بشكل سلبي ، وتتمثل في انخفاض مستمر في أسعار النفط يؤدي إلى تآكل المصدات المالية والخارجية ، وامتداد صدمة جيوسياسية إقليمية تؤثر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي

النفط الكويتي

وساعد على ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية زيادة طفيفة في الطلب على الخام الامريكي ، في اليوم الاخير لتداول عقود أقرب استحقاق ، كما ساعد صعود السوق خام القياس الاوروبي مزيج برنت على تسجيل أحد اقل خسائره الاسبوعية خلال الاسابيع الثلاثة الاخيرة .

مسابقات مهرجان

الذي يستمر لمدة 70 يوما ، اقامة عدد كبير من المسابقات المتعلقة بالموروثين البري والبحري لاهل الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي.

واكد المستشار في الديوان الاميري ضيف الله شرار في تصريح للصحافيين عقب جولته في «قرية الشيخ صباح الأحمد التراثية» مقر المهرجان ان «مكرمة سموه في اقامة هذا المهرجان جاءت لاتاحة الفرصة امام ابنائه في الكويت والخليج لتكون ملتقى لهواة الرياضات التراثية وللاسر في اجواء ممزوجة بالأصالة والتراث والحداثة».

وقال شرار الذي يشغل ايضا منصب المشرف العام للموروث الشعبي ان القرية ستكون متنفسا للترفيه للعائلات ، حيث باتت جاهزة لاستقبالهم عقب الافتتاح الرسمي في التاسع من يناير المقبل.

واضاف ان نسخة هذا العام ستشهد مشاركات من دول خليجية ، ما سيجعل المهرجان «اكثر تميزا» ، وسيمنحه زخما كبيرا من خلال اقامة كل دولة لمعرضها التراثي لعرض انشطتها التراثية ومتاحفها ونماذج لاسواقها القديمة ، بعد ان شيدت اللجنة المنظمة مبنى خاصا لكل دولة.

الأمن السعودي

المواطنين، فقد افصح عن النوايا المبيتة لبد الإرهاب والعمالة في استهداف المواطنين في أمنهم ومقدراتهم، وسبل حياتهم ، مشيرا إلى انه «كان لتعاون أبناء المنطقة الأثر في سرعة كشف من وقف خلف ذلك الحادث من الإرهابيين العملاء، حيث تولت قوات الأمن مداهمة أوكارهم في بلدة الخوامية صباح هذا اليوم – أمس السبت – وإذ بادر هؤلاء المجرمون بإطلاق النار فقد تم التعامل مع الموقف بما يقتضيه، ونتج عن ذلك مقتل أربعة من الإرهابيين، من بينهم المسؤول الرئيس عن إطلاق النار على الجندي عبدالعزيز بن أحمد العسيري ، كما أصيب رجل أمن بإصابة متوسطة» .

وأكد المتحدث الأمني أن «وزارة الداخلية إذ تعلن ذلك للتؤكد لكل من تسول له نفسه العبث بأمن الوطن والمواطن ، بأن يد العدالة ستطولهم مهما تواروا في أوكارهم ، وستخرجم بإذن الله من جحورهم أذلة وهم صاغرون ، وأن الاستجابة الكريمة من أبناء المنطقة الشرفاء تقول لكم أيها الإرهابيون العملاء لقد خبتم وخاب مسعاكم في النيل من أمن الوطن ووحدة أبنائه، وأنه لا مكان بيننا للخونة والعملاء، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون» ، موضحا في الوقت نفسه أن الوضع لايزال محل المتابعة الأمنية ، وسوف يصدر بيان إلحاقي يوضح التفاصيل».

المرزوقي والسبسي

وقد أسدل المرشحان للانتخابات الرئاسية في تونس الستار على حملتيهما، استعدادا للالتزام بفترة الصمت الانتخابي الذي دخل حيز التنفيذ أمس السبت، الأحد، وختم المرشحان حملتيهما بمواصلة توجيه الاتهامات المتبادلة.

واختار الباجي قائد السبسي «88 عاما» -مرشح حزب نداء تونس الفائز في الانتخابات التشريعية الماضية- اختتام الحملة الانتخابية في شارع الحبيب بورقيبة الرئيسي وسط العاصمة، حيث التقى تجمعا من أنصاره، في حين نظم محمد المنصف المرزوقي«69 عاما» – مرشح بصفته مستقلا- تجمعا في مدينة خزندار بعيدا عن وسط العاصمة.

وفي اليوم الأخير من الحملة التي بدأت قبل نحو أسبوعين، عقد السبسي والمرزوقي اجتماعات شعبية في محاولة لكسب أصوات أكبر عدد من الناخبين. وتحدث السبسي – الذي حاز نحو 39 في المئة من الأصوات في الجولة الأولى من الانتخابات – الجمعة أمام حشد من أنصاره في شارع الحبيب بورقيبة بعدما زار في الأيام القليلة الماضية مدنا في شمال ووسط تونس.

أما المرزوقي – الذي نال 33 في المئة من الأصوات في الدور الأول – فالتقى الجمعة حشودا من أنصاره في مدينة جمّل بمحافظة المنستير «جنوب شرقي العاصمة»، وختم حملته في ضاحية باردو بالعاصمة. وكان المرشح الرئاسي المستقل قد زار خلال حملته الانتخابية جل محافظات البلاد، ومن بينها المحافظات التي صوتت بكثافة نسبية لمنافسه.

ودعي إلى الانتخابات الرئاسية نحو 5.3 ملايين تونسي من المسجلة أسماؤهم على قوائم الاقتراع، من بينهم 380 ألفا خارج البلاد.

وقد بدأت عملية تصويت التونسيين في المهجر الجمعة وتستمر إلى غد الأحد، على أن يتم إعلان النتائج الأولية منتصف ليلة الأحد.

وقال المرزوقي إنه اعتمد – خلال فترة حكمه – توجهات جديدة في السياسة الخارجية التونسية، تقوم على التلازم بين السياسة والدبلوماسية الاقتصادية.

وأضاف – في تصريحات إذاعية – أنه تمكن من تحويل 10 في المئة من ديون تونس لدى الدول الأوروبية إلى استثمارات، وأنه نجح في تسليح الجيش التونسي بمعدات حديثة من أجل مكافحة ما يسمى «الإرهاب»، وتحدث عن مخاوفه من هيمنة ما وصفها بـ«المنظومة القديمة» على السلطات المختلفة، في حال فاز منافسه.

وقال المرزوقي – في ختام حملته الانتخابية في تجمع أقيم في العاصمة التونسية – «سننتصر على الناس ظنوا أن المال كل شيء في السياسة».

ويقدم المرزوقي نفسه كضمانة للحريات التي اكتسبها التونسيون بعد الثورة، ولعدم انتكاسة البلاد نحو «الاستبداد» الذي كان سائدا في عهد الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي.

ووجهت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تنبيها للمرزوقي بعدما قال في إحدى خطبه «بدون تزوير لن ينجحوا»، في إشارة إلى السبسي.

في المقابل، يشدد السبسي على أنه لا يعتزم التراجع عن الالتزامات بخصوص العدالة الانتقالية وهيئة الحقيقة والكرامة، وقد ركز في حملته الانتخابية على «إعادة هيبة الدولة».

وشدد زعيم «نداء تونس» على ضرورة طي صفحة الماضي لبناء المستقبل، وفي تصريحات لإذاعة محلية تونسية، اعتبر أن منافسه المرزوقي أضرّ السياسة الخارجية التونسية أثناء فترة حكمه.

واتهم السبسي في ختام حملته الانتخابية الجمعة «أحزاب الترويكا» بـ«تخريب البلاد خلال ثلاث سنوات»، وكانت تضم الترويكا كلا من حركة النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل من أجل العمل والحريات.

وشدد السبسي على التعامل مع حركة النهضة، احتراما لأصوات التونسيين الذين صوتوا لقائدتها في الانتخابات التشريعية.

من جانب آخر، قال المتحدث باسم الحكومة التونسية إن خلية الأزمة المكلفة بمتابعة الوضع الأمني في البلاد أتمت الاستعدادات لتأمين الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية غدا الأحد، وأكد أنه تم تسجيل تحسن ملحوظ في جميع المؤشرات المتعلقة بالوضع الأمني في تونس خلال الفترة الماضية.

وقالت الهيئة المستقلة للانتخابات في تونس إنها تنسق مع الأجهزة الأمنية لحماية نحو 11 ألف مكتب اقتراع في تونس، وخصصت السلطات مائة ألف بين عسكريين وأمنيين لتأمين الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية.

ويشارك أكثر من 88 ألفا بين ملاحظين ومراقبين في الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية التونسية في 33 دائرة انتخابية بينها ستة بالخارج، وهو ما يمثل زيادة طفيفة مقارنة بعدد ملاحظي الدور الأول من الرئاسيات الشهر الماضي.

وأوضح رئيس الهيئة شفيق صرصار أن من بين الملاحظين 31 ألف ممثل للمرزوقي و28 ألفا للسبسي و29 ألفا لمنظمات المجتمع المدني في تونس، إضافة إلى ألفي ملاحظ يمثلون هيئات أجنبية متعددة، في حين كلفت الهيئة نحو ألف ومائتي مراقب تابع لها بالإشراف على الانتخابات.

مصر تفتح

صحافي تلقت وكالة الأنباء الألمانية نسخة منه أمس السبت أن ذلك جاء عقب اتصالات حثيثة وجهود مكثفة بين السفارة والجهات المصرية المسؤولة من أجل تخفيف المعاناة عن أبناء الشعب الفلسطيني.